دليل قاعدة بيانات
الاحتجاجات في الجزائر 2015-2020

مقدمة:

يهدف البحث إلى رصد وقائع الاحتجاج في دولة الجزائر على مدار ست سنوات بدايةً من يناير/ كانون الثاني لعام 2015، حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول لعام 2020. خلال تلك الفترة الزمنية تم رصد وتسجيل 13731 واقعة احتجاج، حصد العام 2018 العدد الأكبر من الوقائع حيث رُصد وقوع 3842 واقعة احتجاج، يليه العام 2019 الذي شهد 3317 واقعة احتجاج ويرتبط ذلك العام باحتجاجات الثورة الجزائرية الرافضة لترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للمرة الخامسة، يليه العام 2017 بعدد 2279 واقعة احتجاج، من ثم يأتي العام 2020 بإجمالي عدد 2080 واقعة احتجاج واحتلت في ذلك العام الاحتجاجات القائمة على خلفية أزمة الوباء العالمي COVID 19 المرتبة الثالثة بعد الاحتجاجات القائمة على خلفية تأخر/ خصم مستحقات مالية والاحتجاجات القائمة على خلفية تردي بيئة العمل بإجمالي عدد 414 واقعة احتجاج، بينما العدد الأقل في وقائع الاحتجاج كان للعام 2016 بإجمالي عدد 1827 واقعة احتجاج، ويليه في المرتبة الأخيرة العام 2015 بإجمالي عدد 386 واقعة احتجاج.

رصد البحث وقائع احتجاجية بجميع ولايات الجزائر التي بلغ عددها 48 ولاية، شهدت ولاية الجزائر العدد الأكبر من الاحتجاجات على مستوى الولايات وذلك بواقع 1039 واقعة احتجاج، يليها ولاية وهران بواقع 774 واقعة احتجاج، ثم ولاية تيزي وزو التي شهدت 727 واقعة احتجاج، ثم ولاية قسنطينة التي شهدت 530 واقعة احتجاج، ويليها ولاية سطيف التي شهدت 511 واقعة احتجاج، بينما العدد الأقل من الاحتجاجات كان من نصيب ولاية عين تيموشنت بإجمالي عدد 58 واقعة احتجاج، تليها ولاية تندوف بإجمالي عدد 50 واقعة احتجاج، تليها ولاية تسمسيت بإجمالي عدد 49 واقعة احتجاج، وأخيراً ولاية النعامة بإجمالي عدد 48 واقعة احتجاج. فيما سجل التقرير 681 واقعة احتجاج لم يستدل على الولايات التي شهدتها وفق آلية البحث المتبعة.

انقسمت أنواع الاحتجاج إلى ثلاثة أنواع وهي (اقتصادي، اجتماعي، سياسي) وكانت وقائع الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية هي الأكثر شيوعًا بواقع 6681 واقعة احتجاج، يليها الاحتجاجات ذات الخلفية الاجتماعية التي بلغت 5210 واقعة احتجاج، وتأتي في النهاية الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية بواقع 1832 واقعة احتجاج، تركزت بشكل رئيسي في احتجاجات العهدة الخامسة المناهضة لترشح الرئيس السابق بوتفليقة للمرة الخامسة.

تعد قاعدة البيانات مفتوحة المصدر و منشورة برخصة المشاع الإبداعي، حيث تشمل بعض البيانات الشخصية لبعض القتلى والمصابين والمقبوض عليهم الذين تم رصدهم أثناء البحث عن الوقائع المستهدفة فيما لا يتعدى انتهاك الخصوصية كالاسم، السن، نوع الإصابة بالنسبة للمصابين، وسيلة القتل بالنسبة للقتلى.

من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد جداول إحصاءات وصفية وعروض بصرية، مرفق عدد 20 رسم بياني، وعدد 20 جدول إحصائي بين عديد من المتغيرات مثل (المسارات الزمنية والجغرافية لواقعة الاحتجاج، عدد الخسائر البشرية، نوع الفعالية ونوع الاحتجاج، حجم المشاركة والتصنيف الاجتماعي للفئات المشاركة، إلخ..

يعد هذا الملف دليلاً تعريفياً لقاعدة البيانات حيث يهدف إلى تفكيك البيانات المكودة لشرح مفاهيمها وبناء هيكل معلوماتي مبسط لها.

أولا: محتوى الملف والملحقات الخاصة به

1. **ملف قاعدة البيانات**: يشمل بيانات 13731 واقعة احتجاج بالتفصيل مع المصادر ونصوص الأخبار، ويتكون من ثلاث ورقات في قاعدة بيانات مفتوحة على هيئة ملف اكسل Excel (إحداهما خاصة بالبيانات الخام لقاعدة البيانات، والثانية خاصة بالإحصاءات الوصفية المختلفة للعديد من المتغيرات، والثالثة خاصة بفهرس الإحصاءات الوصفية.
2. **إحصاءات وصفية**: عدد 20 جدول إحصائي بين المتغيرات المختلفة.
3. **عروض بصرية:** عدد 20 رسم بياني.
4. **ملف دليل قاعدة البيانات:** تقرير مفصل عن قاعدة البيانات يوضح البعدين الزماني والمكاني. والشروط، ويفسر المصطلحات والمنهجية والمعايير الخاصة بقاعدة البيانات.

ثانيا: آليات جمع المعلومات والمصادر ومصداقية البناء المعلوماتي

مصادر المعلومات

- اعتمد بناء قاعدة البيانات على وسائل الإعلام المحلية سواء التي تعبر عن التوجه المركزي للعاصمة، أو التوجه غير المركزي لبقية الولايات أو للولايات ذات النصيب الأقل في التغطية الصحفية، وهكذا فهي تعتمد بصورة أساسية على بيانات الجهات الرسمية اليومية والدورية، من خلال مصادر موثوق بها وموضحة في قاعدة البيانات، وتعتمد قاعدة البيانات على معلومات مستندة إلى حقائق (فعل احتجاج، أبعاد واقعة، متضرر ومرتكب، وما ترتب على الواقعة من خسائر مادية) وليس على معلومات مستندة إلى روايات (كيف حدثت الواقعة ورواية كل طرف).
- تم الاستعانة في بناء قاعدة البيانات بمصادر صحفية مختلفة، ذات توجهات وحيثيات مختلفة، ولا تتشابه، فقد تم الاعتماد والاستعانة خلال البحث على 76 مصدر صحفي محلي داخل دولة الجزائر، تختلف درجة المصداقية من مصدر إلى آخر. وفي تلك الحالة يتم التأكد من تفاصيل الواقعة من خلال مصدر آخر يتم إدراجه في قاعدة البيانات، وذلك للوصول إلى أكبر قدر من المصادر والمعلومات الممكنة والموثوق بها.
- البيانات الوصفية (**Metadata**) لكل واقعة هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المتاحة، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة، حيث تم الاعتماد غالباً على رواية الواقعة نقلاً عن الجهات الرسمية أو وسائل الإعلام أو الشهادات الغير مباشرة، وهناك فرضيات واستنتاجات محدودة في نطاقات معينة حسب معايير منهجية وتحليل دقيق للبيانات.

- منهجية جمع البيانات ومراحل التعامل معها :

تعتمد المنهجية على Methodology of Data Triangulation and Data Authentication المعروفة في العلوم الاجتماعية، حيث نقوم ببناء هرم معلوماتي ضخم متشابك متعدد المصادر لتثبيت كل ركن من أركانه، ويتم التحقق من المعلومات بمراحل مختلفة من المقارنة والتقييم ومراعاة عوامل التقادم والسياق والانحياز والمبالغة وفقر أو فرط المعلومات. وبالتالي معظم الحالات المذكورة في قاعدة البيانات، يوجد لها أكثر من مصدر للمعلومة والمصادر جميعها موضحة تفصيلياً وبكل شفافية أمام كل حالة.خلال تعاملنا مع البيانات نقوم بعدة مراحل، أولها مرحلة فهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات، ثم مرحلة تفكيك المحتوى المعلوماتي وتجزئته إلى عناصر (متغيرات)، ثم مرحلة بناء تصنيفات للبيانات ثم مرحلة سد الفجوات المعلوماتية لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات مصادر المعلومات، ثم مرحلة بناء بيانات وصفية للمتغيرات الأساسية، ثم مرحلة الاستنتاج للمعلومات الغير متوفرة بنسبة دقة 100%، ثم مرحلة الفرضيات Assumptions بنسبة دقة لا تقل عن 90% ووفق معايير أكاديمية. وأخيرا مرحلة تقييم شامل لكم المعلومات والأرقام الناشئة من حيث واقعيتها و معقوليتها وقد تكون هناك عمليات لاحقة من المراحل السابقة.

معايير التحقق من المعلومات:

1- مدى تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر حول واقعة الاحتجاج مثل المكان والزمان وأسباب الاحتجاج والمطالب والفئات المشاركة والأفعال القمعية.
2- مدى دقة التفاصيل المتوفرة لدى المصدر.
3- مدى منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
4- مدى التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
5- مراعاة عامل التقادم الزمني أثناء التعامل مع مصادر المعلومات المختلفة.
6- التحرك في مسارين متوازيين للاستعانة بمصادر المعلومات:

- المسار الأول: المصادر الرئيسية لاعتماد الواقعة نفسها.
- المسار الثاني: المصادر التكميلية من أجل البناء المعلوماتي لتفاصيل الواقعة.

طرق رصد المعلومات

- كانت عملية البحث عملية مكتبية لا ميدانية، تم الاعتماد في البداية على محرك البحث Google حيث استخدم الباحث/ة كلمات بحث مفتاحية هي "احتجاج، احتجاج بوتفليفة، تظاهرة، توقيف، إضراب، عنف، مسيرة، عهدة خامسة، وقفة احتجاجية" وساعدت تلك الآلية في اكتشاف مصادر معلومات، واختبار قوة الكلمات المفتاحية للبحث. ولكن تم اكتشاف فجوات معلوماتية في آلية البحث.

- تم الاستعانة بآداة بحثية أقوى؛ حيث قام/ت الباحث باستخدام الأرشيف الصحفي الإلكتروني الخاص بالصحافة الجزائرية جزايرس من خلال كلمات مفتاحية هي "احتجاج، اعتصام، إضراب، وقفة، عصيان مدني" وقد كانت هناك عشرات الآلاف من النتائج التي تغطي الفترة الزمنية بداية من يناير 2015 حتى نهاية المعيار الزمني الذي ترتكز عليه قاعدة البيانات.
- تم الاستعانة بالكلمة المفتاحية العهدة الخامسة لاستهداف النطاق الزمني المتمثل في النصف الأول من عام 2019 وذلك لتغطية أكثر دقة لاحتجاجات العهدة الخامسة بالجزائر.
- تم البحث عن أفضل المصادر لتغطية عام 2015 نظرًا لانعدام تغطيته في محرك البحث الخاص بموقع "جزايرس"، وتم الاعتماد بشكل رئيسي على الأرشيف الإلكتروني لجريدة "الخبر" من خلال استخدام كلمتين مفتاحيتين "وقفة، احتجاج"

الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأرشفتها:

1. تم استخدام برنامج Excel في إدخال البيانات، وتحليلها، وإجراء الاحصائيات، وتصميم الرسوم البيانية.
2. تم استخدام برنامج Win32Pad كمساعد في نقل النص بدون تهيئة "format" وفي حالة نسخ، أو نقل البيانات من ملف الاكسيل "Excel sheet" إلى ملف آخر، يساعد البرنامج في الحفاظ على المسافات بين الخلايا، مما يسهل عملية النسخ أو النقل.
3. تم استخدام برنامج ParseHub لتسهيل عملية نقل نص الخبر من مصدره الرئيسي على الأرشيف الخاص بموقع جزايرس.

ثالثا: الإطار المفاهيمي لقاعدة البيانات

المسار الزمني للوقائع:

خانة "التقسيم النصف سنوي":

يقع المسار الزمني بقاعدة البيانات خلال خمس سنوات ونصف، بداية من يناير/ كانون الثاني 2015 وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، وتم تقسيمه نصف سنوياً.

مع مراعاة أنه هناك نطاقات زمنية أخرى هي كالآتي:

خانة "تاريخ يوم الواقعة": تمثل هذه الخانة تاريخ حدوث واقعة الاحتجاج بالضبط ترتيبه من اليسار إلى اليمين الشهر/ اليوم/ السنة.

خانة "يوم الواقعة": تمثل الخانة الوقائع الاحتجاجية وفقًا لترتيب أيام الأسبوع.

خانة "شهر الواقعة: تمثل تلك الخانة شهر حدوث الواقعة المحددة وفقا للتقويم الميلادي الذي يبدأ بشهر يناير وينتهي بشهر ديسمبر.

خانة "سنة الواقعة": تمثل الخانة عدد الوقائع الاحتجاجية وفقاً لترتيب سنة الوقعة بداية من 2015، مروراً بـ 2016، 2017، 2018، 2019 وصولاً إلى 2020.

خانة "مدة الواقعة": .تمثل الخانة عدد الأيام التي استمرت فيها كل واقعة، والعناصر فيها تبدأ من يوم واحد حتى 107 يوم، ويتم تكرار رقم المدة مع كل تكرار لنفس الواقعة الاحتجاجية.

خانة "أسبوع الواقعة بالنسبة لبداية الشهر": تمثل ترتيب الوقائع بالنسبة لأربعة أسابيع كل شهر، تم التقسيم في تلك الخانة بحيث يبدأ الأسبوع الأول من كل شهر ميلادي يوم 1، الأسبوع الثاني يبدأ يوم 8، الأسبوع الثالث يبدأ يوم 15، والأسبوع الرابع يبدأ يوم 22 في الشهر.

خانة "مراحل سياسية زمنية" تمثل تلك الخانة الأحداث السياسية التي تمر بها البلاد في تلك الفترة وهي تتركز بشكل أساسي على احتجاجات العهدة الخامسة والاحتجاجات التي أعقبتها في النصف الأول من عام 2019.

المسار الجغرافي للوقائع:

خانتي "الإقليم الجغرافي – الولاية"

تم تقسيم الوقائع في المسار الجغرافي طبقاً لنطاق الإقليم الجغرافي إلى 5 أقاليم يندرج تحت كلاً منهم نطاق الولايات (المحافظات) بعدد 48 ولاية والذي يوضح الولاية التي حدث فيها الواقعة وهم كالآتي:

1. إقليم جنوب الجزائر: ويضم عدد 3 ولايات هم (إليزي، أدرار، تمنراست)
2. إقليم شرق الجزائر: يضم عدد 11 ولاية هم (بسكرة، أم البواقي، باتنة، تبسة، جيجل، سطيف، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، ورقلة)

3. إقليم شمال الجزائر: يضم عدد 8 ولاية هم (تيزي وزو، البليدة، الشلف، بجاية، بومرداس، تيابزة، مستغانم)
4. إقليم غرب الجزائر: ويضم عدد 17 ولايات هم (البيض، الطارف، النعامة، الوادي، برج بوعريريج، بشار، تلمسان، تندوف، خنشلة، سعيدة، سوق أرهاس، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، غليزان، معسكر، ميلة، وهران)
5. إقليم وسط الجزائر: ويضم عدد 9 ولايات هم (الأغواط، البويرة، الجلفة، المدية، تسمسيلت، تيارت، عين الدفلى، غرداية، مسيلة)

خانات "الولاية - الدائرة - البلدية"

تنقسم دولة الجزائر إداريًا إلى 48 ولاية، وتنقسم كل ولاية إلى دوائر، بينما تنقسم تلك الدوائر إلى بلديات صغيرة، تحتوي الدائرة على بلدية واحدة أو أكثر، ويبلغ عدد البلديات في الجزائر 1541 بلدية، بينما يبلغ عدد الدوائر 541 دائرة. ولم تشمل الوقائع الاحتجاجية جميع البلديات والدوائر وفقا لآليات البحث المتبعة.

مع مراعاة أنه هناك نطاقات مكانية أخرى هي كالآتي:

خانة "المكان كما ورد بالخبر": تحدد مكان الواقعة بالضبط كما ورد بنص الخبر، وتشمل العديد من الأماكن على سبيل المثال لا الحصر (محليات، قرى، أحياء سكنية، شوارع، ميادين، أسواق، مواقف مواصلات، مباني عامة/ خاصة، مستشفيات، بنوك، مصانع، شركات، نقابات، مدارس، جامعات، مقرات أحزاب، وزارات، مساجد، ومعسكرات (مناطق سكنية خاصة باللاجئين)).

خانة "توصيف المسار الجغرافي للواقعة": تحدد مسار الواقعة وفقاً لكونها:

- متحركة: أي سار المحتجون من نقطة إلى أخرى مثل (التظاهرات، والفعاليات الجنائزية).
- ثابتة: أي أنها بدأت وانتهت في نفس النقطة مثل (الإضرابات، الاعتصامات، الوقفات الاحتجاجية).

خانة "مسار الفعالية كما ورد في الخبر": تمثل هذه الخانة توضيح مسار الواقعة نصاً كما ورد بالخبر، أي إن تحرك المحتجون من مكان إلى آخر، أو إن كانت داخل/بمحيط أحد المباني أو الهيئات، أو إن كانت ثابتة بنقطة معينة كما ذكر المصدر بالضبط.

خانة "نوع المكان/ المنشأة": تحدد نوع المكان/ المنشأة التي حدثت بها واقعة الاحتجاج وعناصرها كالآتي:

- بنك: يشمل هذا العنصر الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط البنوك سواء حكومية أو غير حكومية.
- مصنع/ شركة: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط المصانع والشركات، حكومية أو غير حكومية.
- مقر حزب: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط مقرات أحزاب سياسي أياً كان انتمائه أو توجهه.
- ممتلكات خاصة: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها بمحيط أو أمام المحال التجارية المملوكة للمواطنين، أمام أو بمحيط المنازل الخاصة بالولاة (الوزراء).
- ممتلكات عامة: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها في (المحليات، القرى، الأحياء السكنية، الشوارع، الميادين، الأسواق، مواقف المواصلات، معسكرات).
- منشأة تعليمية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط كلاً من (الأكاديميات، الجامعات، الكليات، الداخليات الطلابية، المدارس بمختلف المراحل التعليمية).

- منشأة حكومية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط المباني والهيئات الحكومية على سبيل المثال لا الحصر (الخطوط الجوية الحكومية، الوزارات، المحاكم، مباني التلفزيون، مباني المحليات).
- منشأة دبلوماسية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها أمام أو بمحيط السفارات مثل (السفارة التونسية، والسفارة السورية، ومبنى البرلمان).
- منشأة دينية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط دور العبادة مثل (مسجد القطب عبد الحميد بن باديس).
- منشأة صحفية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط مقرات الصحف مثل (دار الصحافة، مقر صحيفة الشروق، ومقر جريدة الشعب)
- منشأة صحية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها أمام أو بمحيط أماكن صحية وعلاجية مثل (المستشفيات الحكومية/ الغير حكومية، مقرات التأمين الصحي، المختبرات الطبية، المجالس الطبية)
- منشأة نقابية: يشمل الوقائع الاحتجاجية التي تم حصرها داخل أو بمحيط مقرات نقابية. مثل (مبنى المركزية النقابية مقر نقابة الأوجيتيا)
- غير محدد: تشمل هذه الخانة الوقائع التي لم يحدد المصدر طبيعة المكان بالتحديد، واقتصر على تحديد المكان بشكل عام بذكر الولاية والبلدية.

بيانات الواقعة

خانات "نوع الفعالية - تفاصيل الفعالية": تمثل هاتين الخانتين توضيح لأنواع الفعاليات التي تم استهدافها في قاعدة البيانات، فخانة "نوع الفعالية" هي خانة بيانات وصفية تحتوي على 7 عناصر كلٍ منها يندرج تحته عناصر أخرى تفصيلية بخانة "تفاصيل الفعالية" التي وردت بالمصادر كالآتي:

- إضراب: يعرف الإضراب في اللغة بأنه هو الكف عن عمل أو فعل ما، وفي القوانين هو أحد أشكال الاحتجاج السلمي للمواطنين للحصول على مطالبهم.
- وقفة: أي حالات خروج المحتجين والتجمع في نقطة محددة لمدة زمنية قصيرة كوسيلة ضغط للتعبير عن رأيهم من أجل تحقيق مطالبهم.
- اعتصام: يمثل أي فعل احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الاحتلال السلمي الذي يمر عليه يوم كامل لمكان/ مقر ما يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة المرفوضة من قبل المعتصمين.
- تظاهرة: يمثل حالات خروج المواطنين والتحرك في شكل مجموعات ضغط للتعبير عن رأيهم من أجل تحقيق مطالبهم وهي واقعة احتجاجية متحركة من مكان إلى مكان آخر.
- العصيان المدني: يمثل حالات رفض المواطنون لقانون، لائحة، أو حكومة من خلال الامتناع عن تطبيق قواعدها بشكل سلمي وخلال فترة زمنية محددة.
- انتحار: تمثل محاولات الانتحار الناجحة أو الفاشلة التي يقوم بها المواطنون احتجاجًا على الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية.
- أخرى: تمثل الوقائع النادرة التي يخرج تصنيفها عن الأنواع الستة السابقة، كالاستقالات الجماعية، والاحتجاجات الورقية، وتحويل الطريق العام إلى مزرعة.

خانة "سبب الاحتجاج كما ورد بالخبر": تمثل هذه الخانة نسخة من سبب الاحتجاج كما هو مرفق في المصدر دون تعديل.

خانات "نوع الاحتجاج - خلفية الاحتجاج": هما عمودان يتضمنان بيانات وصفية لخانة "سبب الاحتجاج كما ورد في الخبر" حيث لا يمكن العد من خلالها، واحتوت خانة "نوع الاحتجاج" على 3 عناصر رئيسية (اقتصادي، اجتماعي، سياسي) وتم إدراجهم بشكل تفصيلي في خانة "خلفية الاحتجاج" مقسمين إلى 17 عنصر كالآتي:

أ. احتجاج اقتصادي: يشمل الاحتجاجات المرتبطة بالعمل وظروفه، والناتجة عن تدهور بيئة العمل، والتعسف، وأزمات المستحقات المالية، ، وتم تقسيم العناصر بخانة "خلفية الاحتجاج" كالآتي:

- الفصل/ النقل التعسفي: ويتمثل في الفصل التعسفي المفاجيء من العمل دون مبرر، وإلغاء وظائف البعض قبل استلامها رغم القبول.
- تأخر/ خصم مستحقات مالية: ويتمثل في تأخر الرواتب، عدم صرف حوافز ومستحقات متأخرة.
- تردي بيئة العمل: وتشمل احتجاجات الموظفين كالأطباء الذين تمثل احتجاجهم على التعدي بالضرب عليهم من قِبل المرضى ورجال الأمن، والتحرش الجنسي بالطبيبات من المرضى وذويهم، بالنسبة للعمال والمهنيين تمثل احتجاجهم على مماطلة الهيئات المختصة بتنفيذ قرارات تعيينهم، بينما يمثل غياب البيئة الآمنة للعمال لدى أصحاب الأعمال الحرة.
- فرض رسوم مالية جديدة: ويتمثل في فرض رسوم جديدة سواء كانت ضرائب، أو تعريفات جديدة للأسعار.
- البطالة: وتتمثل في احتجاج مجموعة محددة من المواطنين على غياب توفير الوظائف سواء كانوا طلاب في الجامعة، أو مواطنين عاديين يشتكون من البطالة.
- أزمة كورونا: وتتمثل في الاحتجاجات القائمة على إثر الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فرض الحظر والإغلاق التام.

ب. احتجاج اجتماعي: يشمل حالة التردي العام في تقديم الخدمات، وتوفير الاحتياجات الأولية للمواطنين، وتم تقسيم العناصر بخانة "خلفية الاحتجاج" كالآتي:

- أمنية: هي أسباب متعلقة بالأمان الشخصي للمواطنين كاحتجاجاتهم لمطالبة الحكومة بحماية المواطنين من الصراع الأهلي، وتوفير الأمن اللازم من الجهات المختصة بالضبط.
- بيئية: هي أسباب متعلقة بالحفاظ على البيئة كاحتجاجات المواطنين على إنشاء مصانع التعدين التي تنتج مواد سامة.
- تعليمية: هي أسباب متعلقة بالبيئة التعليمية كاحتجاجات الطلاب المتكررة بسبب تردي بيئة الجامعة وتدهور الخدمات وارتفاع المصروفات.
- سكنية: هي أسباب متعلقة بحق المواطنين في المسكن كاحتجاجاتهم على إزالة الحكومة مباني لا توجد حاجة لإزالتها، والإقصاء من قوائم السكن الاجتماعي أو السكن الريفي الاجتماعي.
- صحية: هي أسباب متعلقة بحالة الصحية للمواطنين، كالاحتجاجات على تفشي الأمراض والفيروسات وتراخي الحكومة في التعامل مع الأزمات الصحية.
- تردي الخدمات/ غلاء المعيشة: هي أسباب متعلقة باحتياجات المواطنين الأساسية، كالاحتجاجات على انقطاع الماء والكهرباء الدائم، شح الوقود، رفع الدعم عن الدواء، وانعدام الرغيف.

جـ - احتجاج سياسي: يتمثل في الاحتجاجات التي تتحرك بناءً على قرارات سياسية أو قضائية قمعية، وتضييق مساحات التعبير عن الرأي، وقمع الحريات، تم تقسيم العناصر بخانة "خلفية الاحتجاج" كالآتي:

- سياسات خارجية: وتتمثل في الاحتجاجات على قرارات دولية تتخذها الحكومة، علاقات دولية ليست في مصلحة المواطنين كما هو مذكور بتص الخبر.
- سياسات داخلية: تتمثل في الاحتجاجات على الاقتراحات السياسية القمعية، أو على خلفية قرارات سياسية تتعلق بالسياسة الداخلية مثل قرار الرئيس السابق بوتفليقة بالترشح للمرة الخامسة.
- مناسبة ذات خلفية سياسية: وهي مناسبات إحياء ذكرى سياسية، مثل ذكرة العشيرة السوداء. أخرى: وهناك متغير في خلفية الاحتجاج تحت مسمى "أخرى"، وهو ما يصعب تصنيفه وفقًا للعناصر السابقة، ونظرًا لندرة حدوث ذلك تم تعيينه بأسباب أخرى، بالإضافة لمتغير "غير محدد" وهو خاص بالوقائع التي لم يستدل فيها على معلومات خاصة بسبب الاحتجاج.

خانة "المطالب كما وردت بالخبر": تشمل المطالب التي يطالب بها المحتجون من خلال احتجاجاتهم سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية، ومدرجة نصوصها كما وردت بالمصدر نصاً.

بيانات الفئات المشاركة

خانة "الأطراف المشاركة كما وردت بالخبر": تضم جميع الفئات المشاركة بالاحتجاج كما هي موصوفة في المصدر.

خانة "تصنيف الفئة الرئيسية المشاركة": للتمكن من إحصاء الفئات المشاركة تم تصنيفها إلى 7 تصنيفات كالآتي:

- أهالي: فئة تضم المواطنون التي تتم تحركاتهم بشكل عفوي دون الانتماء لأي فصيل سياسي بنوعيهم الاجتماعي.
- الطلاب: فئة تضم كلاً من (الطلاب، الطالبات) بكافة المراحل التعليمية.
- مجموعات سياسية: فئة تضم كلاً من (أعضاء الأحزاب السياسية، العاملين بالمجتمع المدني، ناشطين وناشطات).
- عمال: فئة تضم جميع العمال بغض النظر عن مجال العمل، على سبيل المثال لا الحصر (عمال الميناء، عمال المطار، عمال المستشفيات، عمال الجامعة).
- أعمال حرة: فئة تضم كلاً من (التجار، السائقين، الفنانيين، المحامون، المعلمون، المهندسون).
- الموظفون: فئة تضم كلاً من على سبيل المثال لا الحصر (الأطباء، الصيادلة، الأساتذة، الإعلاميون، الصحفيون، الممرضون، الضباط الإداريون، العاملون بالوزارات، العاملون بالجهاز القضائي، الحقوقيون، موظفي البنوك، موظفي الشركات).
- هيئات نظامية: فئة تضم كل من (القضاة وأفراد الأمن الحكومي، ومتقاعدي الجيش).

خانة "التصنيف العددي للفئات المشاركة": تصنيف الفئات المشاركة من حيث عددها، ويشمل ثلاثة عناصر هم (فئة واحدة، فئتان، ثلاث فئات).

خانة "التصنيف الاجتماعي للفئات المشاركة": تصنيف الفئات المشاركة من حيث نوعها الاجتماعي، ويشمل ثلاثة عناصر:

- ذكور.
- إناث.
- متعدد.

خانة "حجم المشاركة": توضح الخانة عدد المشاركين في واقعة الاحتجاج بالترتيب التالي:-

- العشرات.
- المئات.
- الآلاف.
- مئات الآلاف.
- غير محدد.

رد فعل الجهات المعنية

خانة "الفعل القمعي كما ورد بالخبر": وهو حالة القمع كما ذُكرت بالمصدر نصاً.

خانة "الفعل القمعي الأكثر ضرراً" : تعد هذه الخانة تصنيف أدق للفعل القمعي كي يمكن عده.

خانة "التصنيف العددي للفعل القمعي": تصنيف الفعل القمعي من حيث العدد، ويشمل أربعة عناصر:

1. فعل واحد.
2. فعلان.
3. ثلاثة أفعال.
4. غير محدد

خانة "جهة القمع كما ورد بالخبر": انقسمت جهات القمع كما ورد بالخبر للعديد من العناصر على سبيل المثال لا الحصر (إدارة الجامعة، أفراد بزي مدني، الإدارة، الحرس الجامعي، السلطات المحلية، طلاب المؤتمر الوطني، قوات الأمن، قوات الدعم السريع، قوات مسلحة، مدير المستشفى، مسؤول طلابي).

خانة "تصنيف جهة القمع": تم تصنيف جهة القمع إلى أربعة عناصر:

- جهة أمنية: الجهات الأمنية التابعة للحكومة كالشرطة والجيش.
- جهة مدنية: تشمل إدارات الجامعات أو أشخاص كموظفي الأمن ، أو مسؤول في مؤسسة ما.

- جهة مدنية مسلحة: المقصود بها كل من يحمل سلاح دون أن تستدعي مهنته ذلك، كالمواطنين المعادين للحراكات الاحتجاجية، والميليشيات المسلحة.
- جهة إدارية: المقصود بها إدارة المؤسسات كالمستشفيات.
- غير محدد.

بيانات الخسائر البشرية

خانة "عدد القتلى":

- الأرقام المتاحة تشير إلى عدد 12 حالة قتل.
- "صفر"

خانة "بيانات القتلى":

- تم إدراج البيانات المتاحة.
- الباقي "غير محدد"..

خانة "وسيلة القتل":

- محاولة انتحار .
- غير محدد.

خانة "عدد المصابين:"

- الأرقام المتاحة تشير إلى عدد 394 حالة إصابة .
- "صفر".

خانة "بيانات المصابين":

- تم إدراج البيانات المتاحة.
- الباقي "غير محدد"..

خانة "تصنيف الإصابة":

- طلقات نارية.
- دهس.
- غير محدد.

بيانات حالات القبض

خانة "عدد حالات القبض":

- الأرقام المتاحة تشير إلى عدد 1108 حالة قبض.
- "صفر".

خانة " بيانات حالات القبض":

- تم إدراج البيانات المتاحة.
- الباقي "غير محدد".

بيانات الخسائر المادية

خانة "تصنيف التلفيات والتبعيات":

- إتلاف/ إحراق ممتلكات خاصة.
- إتلاف/ إحراق ممتلكات عامة.
- غير محدد.

رابعا: مراجعة نظام الفهرسة وشروط ومعايير إدراج الحالات:

تم ترتيب الوقائع/ الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المفهرس التالي للأعمدة:

- يوم الواقعة: التاريخ مرتب من الأقدم إلى الأحدث.
- ولاية الواقعة.
- مكان الواقعة.
- مسار الفعالية.
- تفاصيل الفعالية.
- سبب الاحتجاج.
- المطالب.
- الأطراف المشاركة.
- حجم المشاركة.
- الفعل القمعي.
- جهة القمع

شروط ومعايير إدراج الحالات:

1. الملف يعد حصراً أولياً الغرض الرئيسي منه رسم الأنماط والسياق التفصيلي والداخلي للحوادث ومعطياتها وعناصرها، وقد لا يعبر بشكل كامل عن إجمالي الحالات على أرض الواقع وفق نفس المعايير المُحددة.
2. المعيار الظرفي (وحدة العد): هو حدوث واقعة احتجاج في مكان وزمان معين من فئة محددة وسبب احتجاج محدد، وفي حالة تغير أي من العناصر السابقة تحسب كواقعة جديدة، فبالتالي تمت مراعاة تكرار نفس الواقعة أكثر من مرة في حالة وقوع أكثر من احتجاج في أماكن مختلفة تلبية لنفس الدعوة والمطالبة بنفس المطالب كدعوة تظاهر تمت تحت اسم "العهدة الخامسة" أو "إضراب الأساتذة المتعاقدين" ، وأيضاً تكرار نفس الواقعة في حالة استمرارها لأكثر من يوم كما هو الحال في بعض الإضرابات والاعتصامات.
3. المعيار الزمني: وهو حدوث واقعة الاحتجاج خلال النطاق الزمني المحدد لقاعدة البيانات (من يناير/ كانون الثاني 2015 وحتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020)، وجميع الوقائع التي حدثت خارج ذلك النطاق الزمني يتم استبعادها حتى وإن تم الإشارة إليها في بعض المصادر.
4. المعيار المكاني: وهو حدوث واقعة الاحتجاج في أي مكان/ منشأة داخل الدولة الجزائرية فقط وليس خارجها بغض النظر عن جنسية الفئات المشاركة في الاحتجاج.
5. المعيار الميداني: وهو وجود واقعة احتجاج الهدف منه تحقيق مطالب اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية بغض النظر عن صفة الفئات المشاركة وهوياتهم، أو منطقية المطالب ومشروعيتها، وتم استبعاد كل ما هو غير ذلك كالصراع الأهلي، وصراعات المليشيات المسلحة.

توضيحات هامة بشأن منهجية التقرير والإطار المفاهيمي:

1. تم تصنيف أنواع الاحتجاجات إلى ثلاث فئات (سياسي – اجتماعي – اقتصادي)، وتم تصنيفه بناءً على سبب الاحتجاج، وليس بناءً على تصنيف الفئة المشاركة في الاحتجاج.
2. أعداد حالات القبض والخسائر البشرية (القتل – الإصابة) الواردة بالتقرير لا تمثل العدد الإجمالي على أرض الواقع حيث أن قاعدة البيانات تعتمد على حصر الوقائع وليس الأفراد فجميع أرقام الحالات المدرجة بالملف تم رصدها من خلال البحث عن الوقائع ولم يتم بعد التطرق إليها على حدة.
3. الرقم "صفر" في إطار قاعدة البيانات لا يعني أنه بالضرورة لا توجد حالات في الواقعة المحددة، لكنه يعني عدم توفر المعلومات وفقاً لآلية جمع المعلومات والمنهجية المحددة.
4. تم استبعاد المصادر التي تحتوي على أخبار لا تنوه عن أي معلومة بخصوص المسارين الجغرافي والزماني ولم تترك مجال لوضع الفرضيات لعدم القدرة على التأكد من صحة البيانات ودقتها.
5. جملة "كما ورد بالخبر" المدرجة في بعض الخانات في رؤوس الأعمدة كخانة "المكان كما ورد بالخبر" أو "سبب الاحتجاج كما ورد بالخبر" تشير إلى أن جميع البيانات تحت تلك الخانة تم نقلها نصاً من المصدر دون التعديل عليها.
6. تم استبعاد حالات القبض والخسائر البشرية إن لم تكن وقعت على خلفية مشاركة الحالة في واقعة احتجاج (سياسي، اقتصادي، اجتماعي).
7. تمت مراعاة الدقة في تواريخ الواقعة، والتأكد إذا كانت الواقعة تمت في نفس تاريخ النشر أم قبله وإدراج التاريخ الصحيح.
8. تم توصيف المسار الجغرافي للتظاهرات "وقائع متحركة"، بينما وقائع (وقفة احتجاجية، إضراب، اعتصام، عصيان مدني) صنفت كلها "وقائع ثابتة".
9. كلمة "غير محدد" في الخانات التالية (المكان كما ورد بالخبر، مسار الفعالية كما ورد في الخبر، حجم المشاركة، الفعل القمعي كما ورد بالخبر، الفعل القمعي الأكثر ضرراً، التصنيف العددي للفعل القمعي، جهة القمع كما وردت بالخبر، تصنيف جهة القمع، بيانات القتلى، بيانات المصابين، بيانات حالات القبض، تلفيات وتبعيات، تصنيف التبعيات) لا تعني عدم وجود بيانات بل عدم توفر المعلومات وفقاً لآلية جمع المعلومات والمنهجية المحددة.
10. كلمة "متعدد" في خانة "التصنيف الاجتماعي للفئات المشاركة" تعني الجمع بين الذكور والإناث.
11. تمت مراعاة نقل نصوص كل ما هو مازال متاح من المصادر داخل الملف ولم يتم حجبه أو حذفه.
12. في حالة وجود واقعة تشمل أكثر من نوع احتجاج في نفس المكان لنفس الفئة أو لفئات مختلفة يتم إدراجها كواقعة جديدة.
13. جملة "غير متاح" في خانة (المكان كما ورد بالخبر) تعني عدم توفر المعلومات وفقاً لآلية جمع المعلومات والمنهجية المحددة.
14. تم استبعاد عمود "نوع المطالب" حيث أنه سيكون نسخة من عمود "نوع الاحتجاج" فيمكن استنتاج ذلك بسهولة.
15. قبل البدء في العمل على هذا المشروع تم إنشاء ملف حصر "التقسيم الإداري لدولة الجزائر" لتسهيل عملية التعرف على المناطق والمحليات الغير محدد موقعها في المصادر، ويندرج به ثلاثة مستويات هم (الإقليم الجغرافي، الولايات (المحافظات)، الدوائر المحلية، والبلديات).

سادسا: فرضيات واستنتاجات:

هناك افتراضات واستنتاجات محدودة تم إدراجها داخل قاعدة البيانات وهي كما يلي:

1. فرضية "متعدد" في المجهولية بعمود "النوع الاجتماعي".
2. استنتاج "حجم المشاركة" في حالة ذكر الحجم بالمليونيات، أو بأعداد كبيرة، أو صغيرة فقط كالآتي:
   - في حالة تم ذكر "حجم المشاركة" بالمليونيات تدرج كمئات الآلاف، نظراً لعدم دقة المصادر في استخدام مصطلح مليونية.
   - إذا كانت الوقائع قبل الثورة، أي قبل يناير 2019 فالأعداد الصغيرة يطلق عليها "عشرات" والأعداد الكبيرة يطلق عليها "مئات"
   - بينما في حالة وقوع الواقعة بعد الثورة فالأعداد الصغيرة يطلق عليها "الآلاف" والأعداد الكبيرة يطلق عليها "مئات الآلاف".
3. تم إدراج تاريخ النشر كتاريخ للواقعة في حالة عدم التوصل إلى تاريخ دقيق للواقعة.
4. تم إدراج الواقعة "وقفة احتجاجية" في حالة حدوث الواقعة دون ذكر مسارها أو تحركها من مكان إلى آخر مع التأكيد أنها أمام مؤسسة واحدة، مثلاً ذكر المصدر أنه هناك واقعة احتجاج أمام مستشفى/ بنك/ مؤسسة دون الإشارة إلى تحركها من تلك النقطة.

سابعا: إشكاليات في عملية الرصد:

1. قصور التغطية الإخبارية بشكل عام بالإضافة إلي انقطاع الإنترنت أدي لعدم الوصول إلى تفاصيل الأحداث بشكل أكثر دقة.
2. تعذر جمع المعلومات من المصادر المنشورة باللغة الفرنسية حيث أن اللغة العربية لا تعد اللغة الوحيدة التي يعتمد عليها الشعب الجزائري بشكل أساسي بل الفرنسية أيضا.
3. فهم اللغة الخطابية للمصادر داخل دولة الجزائر كان إشكالية اتخذت الكثير من الوقت.
4. واجه فريق البحث تحديات لعدم إمكانية التوصل لمعلومات أكثر دقة وشمولية لما يحدث فى الواقع نتيجة فقر المصادر الإليكترونية وانعدام تغطية الوقائع بدقة أعلى مما هو منشور فعلياً.
5. المصادر الحكومية لم تتح معلومات دقيقة و مؤرشفة عن موضوع البحث.
6. اتخذت مدة الانتهاء من البحث أكثر من الخطة الزمنية المحددة نظراً لأن مرحلة تجريف المعلومات وإدخالها من أكثر المراحل الروتينية الصعبة والتي تتخذ وقت ومجهود ضخم قد تؤدى بالباحث إلى حالة من الملل نظراً لأنها مرحلة روتينية لدرجة شديدة.

ثامنا: معايير نشر قاعدة البيانات ورخصة النشر:

- قاعدة البيانات مفتوحة بالكامل منشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة Open Database License (ODbL) v 1.0..
- تمت مراعاة مبدأيّ "عدم انتهاك الخصوصية" و "عدم جلب الضرر".
- نشرت قاعدة البيانات بذات البيانات الوصفية Meta data المستخدمة داخل ملف الإكسل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، للمزيد من الشفافية والتعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.